

وأجهدت الجزائر صعوبة في تمويل النفقات العامة، مما دفع الحكومة إلى البحث عن حلول بديلة: • تخفيض بعض النفقات: قامت الحكومة بتخفيض بعض البرامج الاستثمارية غير العاجلة وتأجيل بعض مشاريع الكبرى. • زيادة الاقتراض الداخلي: من خلال إصدار سندات خزينة لتمويل العجز. • إصلاح النظام الضريبي: تم تطبيق بعض الإصلاحات الضريبية لتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين جمع الإيرادات الضريبية. • إصلاح منظومة الدعم: كان هناك توجه نحو إعادة تقييم نظام الدعم الحكومي وتحويله إلى دعم موجه للفئات الأكثر حاجة. • تنويع الاقتصاد: تهدف الحكومة إلى تقليل الاعتماد على النفط من خلال تعزيز الصناعات غير النفطية، مثل الزراعة والتكنولوجيا والخدمات. • إصلاحات في القطاع العام: تقليل حجم القطاع العام ومحاولة تحسين كفاءته من خلال إصلاحات إدارية. \* الأثر الاجتماعي والاقتصادي: • البطالة: مع انخفاض الاستثمارات وتباطؤ النمو الاقتصادي، شهدت البلاد ارتفاعاً في معدلات البطالة، • التضخم: زيادة تكاليف المعيشة مع ارتفاع أسعار بعض السلع نتيجة لتخفيض الدعم الحكومي. • الاستقرار الاجتماعي: بالرغم من الدعم الحكومي، استمرت الاحتجاجات الاجتماعية بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة وارتفاع نسب البطالة. على المدى الطويل، يتوقع أن تستمر الحكومة في السعي لتنويع مصادر الإيرادات من خلال تعزيز قدرات الجزائر إلى مزيد من الإصلاحات المالية لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، مع الاستمرار في تحسين كفاءة إدارة النفقات.